ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Assist. Prof. Dr. Mudhafer Abd Roomi

University: Wasit University

College: College of Arts

Email: amudhafer1970@yahoo.com

Keywords:

reduction, preposition, proximity, adjacent, sound, Quran, grammar.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	11 Apr 2023
Accepted	29 Jun 2023
Available online	1 Jul 2023

The Acoustic Impact on the Application of (Al-Khafd Alal Jawar)

A B S T R U C T

This research addresses the issue of the concept known as "Al-Khafd Alal Jawar" in the works of grammarians. The term "Al-Jarru 'ala Al-Mujawarah" refers to the grammatical phenomenon of a delayed movement of a word following a preceding word due to adjacency. The research discusses this phenomenon through the following aspects: conditions and criteria for "Al-Khafd Alal Jawar," variations among grammarians regarding "Al-Khafd Alal Jawar," and its occurrence in the Holy Quran. The research concludes with an analysis to determine the cause of this phenomenon. It finds that it is purely a phonetic reason, as language naturally tends to favor ease and simplicity. Therefore, words are influenced by each other due to adjacency, merely based on the pleasantness of their pronunciation without necessarily being semantically related. Arabic speakers, like any speaker, blend their thoughts with their speech and go with the flow at the speed allowed by their linguistic proficiency. Sounds, including movements, differ in intensity, and a weak sound can be influenced by an easier and smoother sound that follows, whether it is in immediate or non-immediate adjacency.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: 10.31185

التأثير الصوتي في إقرار (الخفض على الجوار)

أ.م.د. مظفر عبد رومي / جامعة واسط/كلية الاداب

الخلاصة:

هذا البحث خاض مسألة طرقت صحائف مصنفات النحويين وهي (الخفض على الجوار). والجر على المجاورة يعني جر حركة لفظ متأخر متبوعاً للذي تقدّمه من لفظ مجرور بسبب المجاورة. وقد ناقشتُ فيه هذه المسألة من خلال المحاور الآتية: شروط ومعايير الخفض على الجوار،واختلاف النحاة في مسألة الخفضّ على الجوار، والخفض على الجوار في القرآن الكريم . ومن ثم عقبنا بالتحليل لمعرفة هذه علّة المسألة . ووجدناها علّة صوتيّة بحتة فاللّغة بطبعها تميل لليسر والسهولة ؛ لذلك تتأثر الألفاظ بعضها ببعض بسبب المجاورة، لمجرد استحسان الألفاظ دون علاقة لذلك بالمعنى ، فالعربي بل كل متكلّم يمزج تفكيره بما يقول و يذهب بالكلام لما يسمح لجهازه النطقي أن ينطقه وبالسرعة التي يترجّاها بسبب الخبرة اللغويّة . والأصوات ومنها الحركات غير متساوية في

القوّة ، فقد يكون الصوت من الضعف في تأثيره بالذي بعده ، فيتأثّر هذا بصوت آخر أسهل وأيسر للمتكلّم سواء كان هذا في الجوار المتصّل أو المنفصل .

الكلمات المفتاحية : الخفض ، الجرّ ، الجوار ، المجاورة ، الصوت ، القرآن ، النحو .

المقدّمة :

إنّ الخلاف في مسائل النحو بين النحاة أمرٌ حاصلٌ قطعاً ، حاله في ذلك حال بقية علوم اللغة التي تعتمد على النظر والاجتهاد في الرأي .

وقد أُلفت فيه كتب كثيرة ، ولكن اللافت للنظر أنّ موضوع الخلاف النحوي حمّل أكثر مما يحتمل ، وقيل فيه أكثر مما ينبغي أن يقال . وقد تبيّن للدارسين والباحثين المعاصرين أنّ كثيراً من المسائل التي عُدّت من مسائل الخلاف النحوي لم تكن كذلك في حقيقتها ، بل كانت نتيجة لتوهم أحدهم ثمّ تناوله الدرس النحوي بالنقل دون تدقيق وتمحيص حتى أصبح كأنه من الحقائق المسلّمة .

لذا فإنّ البحث في مسائل الخلاف النحوي يحتاج إلى التثبّت والتحقق ودقّة الاستقراء وتتبع المسائل في مصادر المختلفين الأصلية .

ونحن في هذا البحث أمام مسألة طرقت صحائف مصنفات النحويين وهي (الخفض على الجوار)، والمقصود بالجر على المجاورة هو جر حركة لفظ متأخر اتباعاً لما تقدّمه من لفظ مجرور على المجاورة . وقد عبر ابن هشام عن المراد من هذه المسألة من خلال قاعدة تقول :"إنّ الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره"(ابن هشام 1985م – 894/1) والمثال الشائع للتمثيل لهذه القاعدة قول بعضهم :"هذا جحرُ ضبٍ خربٍ" بجر (خربٍ) لمجاورته (ضبٍ) وحقه الرفع؛ لأنه صفة لـ(جحر) في المعنى لصحّة وصفه به وهو مرفوع، والصفة تتبع الموصوف في الحركة الإعرابية و(الضبّ) لا يوصف به وإنّما جرّ على المجاورة. وقد ناقشتُ هذه المسألة في هذا البحث من خلال المحاور الآتية :

1- شروط ومعايير الخفض على الجوار .
2- اختلاف النحاة في مسألة الخفضّ على الجوار.
3- الخفض على الجوار في القرآن الكريم.

هذه المحاور سوف نتناولها بالتقصّي للوقوف على حقيقة هذه المسألة (الخفض على الجوار) . ومن ثم نعقّب بالتحليل لمعرفة هذه علّة المسألة .

شروط ومعايير الخفض على الجوار :

لم يقيّد النحويّون معايير وشروط هذه المسألة في باب ومكان خاص في مؤلفاتهم ، بل جاء الحديث عنها منثوراً في كتبهم ، ولعلّ أهمّ هذه الشروط هذه المسألة ما يأتي :

1- أن يكون الخفض على الجوار في النكرات لا في المعارف .
2- اتفاق المتضايفين تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً.
3- أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ.
4- أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه.
5- أن يكون في الخفض لا في الرفع.

في المعيار الأوّل ذهب ابن جنّيّ إلى أنّ هذا الخفض في النكرات أسهل منه في ؛بسبب أن النكرة فيها حاجة شديدة إلى الصفة، فبقدر قوة الحاجة إليها تتشبث بالأقرب إليها. فيجوز (هذا حجر ضب خرب) ؛ لحاجة النكرة إلى الصفة بقوة . أما المعرفة فإن حاجتها إلى الصفة قليلة؛ لهذا لا يلزم التشبث بالقريب منها ؛ لاستغنائِها عنها غالباً. و كان يجبُ ألا توصف المعرفة، ولكنّ جاز وصفها عندما كثرت وتداخلت فيما بعد، ، وليس مثله في النكرة؛ لأنّها فيها حاجة لوصفها في أوّل وضعها (ابن جني 1999م – 289/2).

أما في اتفاق المتضايفين في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ذهب الخليل إلى عدم صحّة الحمل على الخفض إلاّ إذا اتّفق المتضايفين في كل ذلك ، وقد بيّن الخليل أنهم لا يقولون إلا (هذانِ جحرا ضبٍ خربان) لأنّأنّ الضبّ واحدٌ والجحر جحران، ولكنهم يغلطون إذا كان الآخِر بعدّة الأوّل وكان مذكّراً أو مؤنثاً مثلَه ، ومثله قولهم(هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خربة)؛ لأنّ الجحرة مؤنثة والضباب مؤنثة ، والعدّة واحدة، فغَلطوا"(سيبويه1988م – 437/1).

وقد ردّ تلميذه سيبويه هذا القول إذ يراه سواءً؛ لأنّه إذا قال: (هذا جُحرُ ضبّ مُتَهدم)، فالواضح أنّه ليس بالضبّ، وفي التثنية كذلك(سيبويه1988م – 437/1)

أمّا أن يكون الخفض على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ فقد منع ابن هشام أن يكون الخفض على الجوار في البدل؛لأنّه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديراً(ابن هشام ، دون ت – 430/1). وجاء في (خزانة الأدب) أنّ أبا حيان لم يجز أن يكون الخفض على الجوار في البدل ؛ لأنّه معمولٌ لعاملٍ آخر لا للعامل الأول على أصحّ المذهبين؛ ولذلك يجوز ذكره إذا كانَ حرف خفض بإجماع ، وذكر أنّه ربّما وجب إذا كان العامل لارافعاً أو ناصباً فيبعد بذلك الحمل على الخفض على الجوار في هذه المسألة ؛ لأن العامل المقدّر

بمنزلة المذكور (البغدادي1997م – 89/5)؛ ولذلك نراه في (البحر المحيط) يخطّئ أبا عبيدة في جره (قتالِ) في قوله تعالى :{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ}(البقرة 217).

والقول ذاته في الخفض على الجوار في العطف فقد منعه ابن هشام؛لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطلٌ للمجاورة ، وهي مسألة تصحّ في عطف البيان عند ابن هشام وأبي حيان (ابن هشام 1985م- 897).

أمّا أن يكون ذا نكتة لا لبس فيه فقد ذكر أبو جعفر الطوسي أنّ الإعراب بالمجاورة يجوز مع ارتفاع اللبس ، وعليه فلا يصحّ عنده حمل قراءة حمزة وغيره {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ}(المائدة6)يقول في تفسيره:"والثالث أن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس ، فأمّا مع حصول اللبس فلا يجوز ، ولا يشتبه على أحد أن (خربٍ) من صفة (جحرٍ) لا الضبّ ... وليس كذلك في الآية ، لأنّ الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة"(الطوسي،دون ت 453/3) .

أمّا أن يكون في الخفض لا في الرفع فقد ذكر صاحب (خزانة الأدب) أنّ الحمل على الجوار في الرفع مذهبٌ ضعّفه النحويون كالأصمعي وابن قتيبة ، وأنه لم يثبت عند المحققين ، ومما حمل على ذلك قول المتنخّل الهذلي:

السّالِكُ الثُّغْرةَ اليقظانَ كالِئُها مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

فـ(الفُضلُ)مرفوع وهو من نعت (الخيعل) ومعناه أَنّ المرأة الفضل هي الَّتي تكون في ثوبٍ واحد فصيّر الخيعل فضلا؛ لأَنّه لاثوب فوقه ولاتحته كما يُقال امرأَة فضل.وقالوا هو من نعت الهلوك ولكنه رفعه على المجاورة مثل(جحر ضبٍ خربٍ)، وهو رأي الأصمعي. ومثله فعل أبو حيان كما في (خزان الأدب) فهو مرفوع نعت لـ(الهلوك) على الموضع عنده (البغدادي1997 م-101/5). وذكر الفرّاء أنّ (الفضُل) ثوب كالخيعل تلبسه المرأة في بيتها،وعليه فلا حمل على الجوار أو الموضع(البغدادي1997 م-101/5).

اختلاف النحاة في الخفض على الجوار :

اختلف النحاة في هذه المسألة وذهبوا فيها مذاهبَ عدّة فمنهم من أجاز وقوعها ومنهم من أنكره وعدّها من الشاذ والنادر .

1- النحاة الذين منعوا الخفض على الجوار :

من النحاة الذين منعوا الخفض على الجوار (ابن جني) فيعدّ ما جاء في هذه المسألة من باب حذف المضاف وإن قول بعضهم من إنه غلطٌ من العربِ أو إنّه شاذ يردّه كثرته في القرآنِ (ابن جني(دون ت) 193/1).

أمّا أبو البركات الأنباري فيرى أنّ الجر على الجوار من الشاذ فهو يقتصر على السماع ولا يقاس عليه (أبو البركات الانباري2003م – 503/2).

ومن منكري هذه المسألة (أبو سعيد السيرافي) فقد حمل كل ما جاء على حذف المضاف أيضاً فتقدير قولهم : (هذا جحر ضبٍ خربٍ) هو (هذا جحر ضبٍ خربِ الجحرِ) والذي يقويه عنده إمكانية القول:(خربُ الجحرِ) من باب (حسن الوجه)"(البغدادي 1997م – 89/5).

وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني والسيرافي في أنّ مذهبهما خطأ ؛لأَنّهُ يلزم أَن يكون الجحر مخصّصا بالضبّ والضبُّ مخَصّص بخراب الجحر المخصّص بالإضافة إلى الضَّب فتخصيص كل منهما متَوقفٌ على صاحبه وهذا القول فاسد عنده للدور ولم يسرِ هذا المعنى عند العرب ، فلا يوجد عنده (مررتُ بوجه رجلٍ حسنِ الوجهِ) ولا (حسن وجهه) ؛ولأَنّه أجرى الخرب صفة للضب وجب إبراز الضمير حتى لا يلتبس المعنى ؛ولأَنّ معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها(البغدادي 1997م – 89/5). ويرى أبو حيان أن الخفض على الجوار شاذ فيقول في البحر المحيط :" وهذَا مِن الشذُوذ وَالْقِلّة بِحَيْثُ يَنْبَغِي أَن لَا تُخَرَّج القرَاءَةُ عَلَيه"(أبو حيان الأندلسي 1420هـ - 364/7). ويقول في موضع آخر :"لِأَنَّ الخفضَ عَلَى الجِوارِ فِي غايةِ الشذوذِ"(أبو حيان الأندلسي 1420هـ - 34/10).

وابن هشام ردّهما أيضاً ؛ لأنه يرى على تأويلهما يلزم استتار الضمير وجريان الصفة على غيرِ موصوفها ، وذلك لايجوز عند البصريين وإن أمن اللّبسُ ومثل (مررت برجلٍ قَائمٍ أَبواه لا قَاعدين) مردودٌ ؛لأَنّه يجوز في الوصف الثّاني وليس الأول(ابن هشام 1985م – 896/1).

ومن المنكرين أبو جعفر النحاس الذي ينقل رأي أبي عبيدة الذي يرفض إعرابه مخفوضٌ على المجاورة في كتاب الله تعالى ولا في شيءٍ من الكلام وإنّما هو غلط وقع في كلام شاذ مثل (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) والدليل قول العرب في التثنية (هذان جحرا ضبّ خربان)وهو بمنزلة الإقواء في الشعر ولا يكون في الكلام الفصيح ومنه كلام الله تعالى(النحاس 1421هـ - 109/1)،وقال في موضع آخر:"وهذا القول غلط عظيمٌ؛ لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنّما هو غلط ونظيره الإقواء"(النحاس 1421هـ - 295/1).

ومنهم أبو اسحاق الزجّاج واحتجّ بأنه لا يكون في كلمات الله(الزجّاج 1988م – 153/2) ، ومثله مكي ابن أبي طالب في تفسير أية الوضوء إذ يقول :"وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه"(ابن أبي طالب1405هـ - 220/1).

ونجد ابن الحاجب يتحدّث عنه بأن الخفض على الجوار ليس بجيد؛ إذ لم يأتِ في القرآن، ولا في فصيح الكلام ، وهو شاذ في كلام العربِ"(ابن الحاجب 1989م 1/ 280).

2- النحاة الذين أجازوا المسألة :

يرى الكثير من النحاة أنّ هذه المسألة مشهورة في لغة العرب، وفيها المشهور من منثور وأشعار كثير، من ذلك قولهم: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ)،بجر (خرب) على جوار (ضب)، وهو مرفوع صفة للجحر لا للضب (أبو البركات الانباري2003م – 77/1).

وقد أجازه سيبويه عندما تحدّث عنه في باب مجرى النعتِ على المنعوتِ والشريكِ على الشريكِ والبدلِ على المبدّلِ منه، وهو ما جرى نعتاً على غيرِ وجهِ الكلام ووجهه الرفعُ وهو القياس وفيه أكثرِ كلام العربِ وأفصحهُم. فـ(الخرب) صفة للجحر والجحرُ مرفوعٌ، ولكنّ بعضهم يجرُّه وليس بصفة للضب ، ولكنّه صفة للذي أضيفَ إلى الضبِّ وهو نكرةٌ كالضب، وبسبب أنه في موضعٍ تقع فيه صفة الضب؛ ولأنّهما صارا بمنزلة الاسم الواحدٍ هو والضبّ ،ومثله جرّوا (هذا حبُّ رُمّان فإذا كان الرمان تقول(هذا حبّ رُماني)، فأَضفت الرمان إليك وهو ليس لك إنما الحبّ. ومثله يقعُ على (جحرِ ضبّ) ما وقع على (حب رُمانٍ) فالقول (هذا جحرُ ضبي) وليس لك الضبّ لكن(جحرُ ضب) لك فجاز أن تقول (جحر ضبّي)، والجحر والضبّ بمنزلة اسمٌ واحد مفردٌ، لهذا جّروا الخرب على (الضبّ) مثلما أضفتَ (الجحر) إليك مع إضافةِ الضبّ.(سيبويه1988م – 426/1)

وجاء ذكر هذه المسألة في موضع آخر عند سيبويه فقال :"وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه"(سيبويه1988م – 67/1).

والذين أجازوا الجوار أيضًا اختلفوا فيما بينهم، فقد نسب أبو حيان في (ارتشاف الضرب) إلى الفرّاءِ أنّه قصره على السّماع، ومنع القياس عليه، فلا يجوز عنده:(هذه جحرة ضبابٍ خربة) بالجرّ (أبو حيان1989م-4/ 1913) ، وهو عنده في التوكيد غير ممتنع ويرى في قولِ الشاعر:

يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجاتِ كلِهمُ أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرا الذَّنب

فأتبع (كل) خفضاً بعد (الزوجات) وهو منصوب؛ لأنّه صفة لـذوي(الفراء (دون ت) 75/2) ، وقد نقل البغدادي قول الفرّاء أنّ من كلام العرب اتباعهم الاسم المخفوض بالخفضَ للاسم الذي بعده إذا أشبهه(البغدادي 1997م – 92/5).

وقد أجاز ابن هشام المسألة في غير باب العطف والبدل فيقول :"ولا يكون في النسقِ لأنّ العاطفَ يمنعُ من التجاور"(ابن هشام 1985م -895/1) ، وفي (شرح شذور الذهب) يقول:"خالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأَن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطلٌ للمجاورةِ نعم لا

يمتَنع في القياس الخِفض على الجوار في عطف البيانِ لأنّه كالنعتِ والتوكيد في مجاورة المتبوعِ وينبغي امتناعه في البدل لأَنّه في التَقدير من جملة أخرى فهو محجوزٌ تَقديراً"(ابن هشام (دون ت) 430/1).

وممن أجازه أبو البقاء العكبري فقد قال :"وقَد جعل النَّحويُّون لهُ باباً، ورتَّبوا عليه مسائل، ثمّ أصّلوه بقَولهِم: (جُحرُ ضبٍّ خَربٍ) حتّى اختَلفوا في جوازِ جرّ التَثنيةِ والجمع. فأجاز الإتباع فيهِما جماعة من حذّاقهِم، قياساً على المفردِ المسموعِ، ولو كان لا وجهَ له في القياسِ بحالٍ، لاقتَصروا فيه على المسموع فقط"(العكبري (دون ت) 423/1).

وذهب الأخفش إلى أن هذا جائز في الاضطرار إذ يقول في الحديث عن آية الوضوء : "ويجوزُ الجرُّ على الاتباع وهو في المعنى (الغَسل) نحو (هذا جحرُ ضب خَرب) ، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار (الأخفش 1990 م – 277/1)، وقال الزركشي: " وَإِنَّمَا ذَلِكَ ضَرُورَةٌ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْفَصِيحُ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ"(الزركشي1957م- 304/1).

وممن أجازه ، الزمخشري في تفسيره لسورة طه إذ يقول :"وقرئ الْأَيْمَنَ بالجر على الجوار، نحو (جحر ضب خرب)"(الزمخشري1407 هـ - 79/3).

الخفض على الجوار في القرآن الكريم:

إنّ موقف المفسّرين من هذه المسألة عدم الاعتداد بها، وتنزيه كلام الله عن القول به ، لم نقف عند فالطبريّ على ذكر لهذا الباب ،وبذلك هو يرفض القول به. وأبو جعفر النحاس صاحب (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن)، و(ناسخ القرآن) مرّ علينا رفضه هذا الباب جملة وتفصيلاً، وعبارته في هذا الصدد أنه لا يجوز أن يعربَ شيءٌ على الجوارِ في القرآن ولا في الكلام وإنما الجوار غلط وما وجد منه فهو شاذّ مثل قولهم،(هذا جحر ضب خرب) والدليلُ عنده على أنّه غلطٌ ما سمع عن العرب في التثنية:(هذان جحرا ضبّ خربان)، وهو بمنزلة الإقواء في الشعرعنده(النحاس 1421هـ - 109/1). وقد ذكرنا موقف المجيزين من النحاة بوقوعه واستشهدوا بآيات من القرآن جاءت في عدّة أبواب نوردها هنا :

1- باب البدل :

في قوله تعالى:{ يسأَلونَكَ عن الشَّهرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} (البقرة:217) نقل القرطبي قولَ النّحّاس من غير تعقيب عليه، ما يعني أنّه لا يؤيّد مذهب المجاورة بل نقلَ تخطئةَ ابن عطية لأبي عبيدة القائل في قوله تعالى: {قتالٍ فيه} إنه جُرّ على الجوار،والصواب عنده أنّه بدل اشتمال من (الشهر) يقول في تفسيره:"(قِتَالٍ) بدلٌ عند سيبويه بدلُ اشتمالٍ؛ لأنّ السؤال اشتَمل على الشّهر وعلى القتَال...وقَال القتبي في آية البقرة : يسأَلونَك عن القتَال في الشّهر الحرام هل يجوز؟ فأبدل قتالا من الشّهر،وأنشد سيبويه :

فما كان قَيس هلكه هلك واحد ولَكنه بنيان قَوم تَهدما[1]

...وقَال أبو عبيدة: هو مخفوضٌ على الجوارِ...قَال ابنُ عطيّةَ: ...وقوله هذا خطأ"(القرطبي1964م – 44/3) ،وقد علّق أبو حيّان على خلاف ابن عطية مع أبي عبيدة وأيّد ما رآه ابن عطيّة إن عنى أبو عبيدة الخفض على الجوار الذي اصطلح عليهِ النحاة، ووجه الخطأ فيه هو أنه يكون صفة لما قَبله في الرفع أَو النصب لفظاً ومعنى، فيعدل به إلى إعراب الجر لمجاورته لمجرور لا يكون له تَابعاً من حيث المعنى، وهنا لم يتَقَدم لا مرفوع ،ولا منصوب، فيكون(قتَال) تَابعاً له، فيعدل به عن إعرابه إلى الجر على المجاورة. أمّا إذا كان أَبو عبيدةَ قد عنى أن الجر على الجوار تَابع لمجرور، فجرهُ بكونه جاور مجروراً أي: صار تَابعا له، ولا يعني به ما اصطلح عليه النحاة، جاز وليس بخطأ، وهو موافق لقول الجمهور، لكنّه غامض العبارةِ، ويلبس في المصطلح"(أبو حيان الأندلسي 1420هـ - 383/2) ،ولم يعقب أبو حيان على تخطئةِ ابن عطية لأبي عبيدة، ما يعني أن أبا حيان يوافق ابن عطية في تخطئة أبي عبيدة، ومن ثمّ لا يأخذ بمذهب القائلين بـالخفض على الجوار.

2- في باب خبر المبتدأ :

من هذا القبيل ردّ أبو حيّان إلى ما ذهب إليه الرازي صاحب كتاب (اللّوامح في شواذ القراءات) من أنّ (مستقرٌ) في قولِه تعالى :{وكَذَّبوا واتَّبعوا أهواءَهُم وكُلُّ أمرٍ مستَقرٌّ}(القمر:3) مرفوع في الأصل، لكنه جرَّ على المجاورة. فقد عقب أبو حيان على هذا بأنه ليس بجيد بسبب أنّ الجر على المجاورةِ شاذ للغاية، ولأنّه لم يعهد في خبر المبتَدأ، إنّما في الصفة مع اختلاف النحاة في وجوده، والذي يسهل أَن يكون الخبر مضمرا بدلالة المعنى عليه، وتقديرهُ : وكل أَمر مستَقر بالغوه؛ لأَن قَبلهُ قال تعالى: {وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهواءهُم} معناه وكلّ أَمر مستَقر لهم في القَدرِ من خير أَو شرّ بالغوه هم(أبو حيان الأندلسي 1420هـ - 34/10).

3- في باب النعت :

[1] البيت من الطويل ، وهو لعبدة بن الطبيب، رثى فيه قيس بن عاصم المنقري، وكان سيد أهل الوبر من تميم (سيبويه 1988م ، 156/1).

ذهب الزّمخشري إلى أنّ (الأيمن) في قولهِ تعالى:{وواعدناكُم جانبَ الطورِ الأيمن}(طه:80) مجرورٌ على المجاورةِ (الزمخشري1407هـ - 79/3)، وقد ردّه أبو حيان في أن هذا من الشاذ وهو قليل ويجب أن لا تخرج القراءةُ عليه، والصحيح أنه صفة للطور لما فيه من اليمن .(أبو حيان الأندلسي1420هـ - 364/7)

ومنه قوله تعالى:{كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} (إبراهيم:18) قَرأ ابنُ أبي إسحاق، وإبراهيمُ بنُ أبي بكرٍ عن الحسن (في يومٍ عاصفٍ) على إضافةِ اليوم لعاصف، وهو على حذف الموصوف وإقَامة الصّفة مقَامَه، تَقديره: في يوم ريحٍ عاصفٍ (أبو حيان الأندلسي 1420هـ - 423/6) ،وذكر أبو البقاء (في يوم عاصفٍ) ريحُهُ، ثمّ حذف الرّيحُ، وجعلت الصّفة لليوم مجازاً ويرى بعضهم في يومٍ ذي عصوفٍ فهو على النّسب، مثل نابلٌ ورامحٌ ، وقرأ بعضهم بالإضافةِ ؛أَي يوم ريحٍ عاصفٍ. (أبو البقاء العكبري(دون ت) 766/2). ولم يعلّق أبو حيان عندما نقل "وقيل: عاصف من صفةِ الريحِ، إلا أنه لما جاء بعد اليوم أتبع إعرابه كَما قيل: جحرُ ضبّ خرب، يعني: أنهُ خفضٌ على الجوار"(أبو حيان الأندلسي1420هـ - 423/6). قال الفراء:"وإن نويتَ أن تجعلَ (عاصف) من نعتِ الريح خاصّة فلمّا جاء بعد اليوم أتبعتَه إعرابَ اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهه"(الفراء(دون ت)74/2).

ومثله قوله تعالى :{ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ }(هود 26) قال الزجاج :"يجوز في غير القراءة: إني أخاف عليكم عذاب يومٍ أَلِيماً، لأن الأليم صفة للعذاب، وإنما وصف اليوم بالألم، لأن الألمَ فيه يقع، والمعنى عذاب يومٍ مُؤلِمٍ، أي مُوجِعٍ"(الزجاج 1988م – 46/3).ومن ذلك قوله تعالى :{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}(الذاريات58) ذكر الزجّاج أنّ القراءة الرفعُ وهو في العربية أحسن فقد رفعَ (المتين) صفةً للّه تعالى ومن قرأ (ذو القوةِ المتينِ) - بالخفض - جعل المتين صفة للقوَّة؛ لأن تأنيث القوة كتأنيث الموعظة، كما قال: { فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ } (البقرة 275). قال الفرّاء:"يحيى بن وثاب أَنهُ قرأ:{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} فخفض (المتين) وبه أخذ الأعمشُ، والوجهُ أن يرفعَ (المتين) أنشدني أبو الجرّاح العقَيلي:

يا صاح بلّغ ذوي الزوجاتِ كلهم أن ليس وصلٌ إذا انحلت عرا الذَّنب[2]

فأتبع (كُل) خفضَ (الزوجات) وهو منصوبٌ؛ لأنّه نعت لـ(ذوي). والمعنى فمن جاءه وعظٌ" (الفراء (دون ت) 75/2).

[2] البيت من البسيط وهو لأبى الغريب ، وهو أعرابى أدرك دولة العباسيين. (البغدادي1997م - 5/ 93).

ومنه قوله تعالى :{ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ}(هُودٍ:84) يقول العكبري :" وَالْجِوَارُ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ فِي الْإِعْرَابِ، وَقَلْبِ الْحُرُوفِ بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ والتّأنيث وغير ذلك. فمن الإعراب ما ذكرنا في العطف، ومن الصّفات قَوله: {عذابَ يَومٍ مُحيطٍ} واليَومُ ليس بمحيطٍ، وإنّما المحيطُ العذابُ"(العكبري (دون ت)423/1)، لكنّ الزمخشري اختلف معه حين قال:"فإن قلت:وصفُ العذاب بالإحاطة أبلغ،أم وصفُ اليوم بها؟قلت: بل وصفُ اليوم بها؛ لأن اليوم زمانُ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذّب ما اشتمل عليه منهُ كما إذا أحاط بنعيمه"(الزمخشري1407هـ - 417/2).

4- في باب العطف:

اختلف العلماء في هذه المسألة كثيرا في باب العطف كما في قوله تعالى :{ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (التوبة: 3).

ذكر ابو حيان أن قراءة ابن أَبي إسحاق،وعيسى بنُ عمر،وزيد بن عليّ: ورسولَه بالنّصب، عطفاً على لفظِ اسم إن، وأَجاز الزمخشري أنه منصوب على أنّه مفعول معه، وقرئ بالجر شذوذاً وروايتها عن الحسن ، وخرجت على العطفِ على المجاورةِ كما أَنهم نعتوا وأكّدوا على الجوارِ ، ومنهم من قال هي واوُ القَسم. (أبو حيان الأندلسي1420هـ - 367/5)ولا ضرورة تدعو إلى تقدير جواب للقسم ؛لأنّ الحمل على الجوار يغنينا عن مثل هذا التكلّف(الحموز1985م – ص50).

وفصّل القول مكي بن أبي طالب في إعراب (ورسوله) بقوله :"قَوله (ورسُوله) ارتَفع على الابتداء والخبر محذوفٌ تَقديرهُ ورسوله بريءٌ أَيضا من المشركين فحذف لدلالةِ الأوّل عليهِ وقد أجاز قومٌ رفعَه على العطفِ على موضعِ اسم الله قبل دخول (أَن) وقَالوا الأذان بمعنى القَول فكأنه لم يغير معنى الكلام بدخوله ومنعَ ذلك جماعةٌ ؛لأنَّ (أَن) المفتوحة قد غَيّرت معنى الابتداء إذ هي وما بعدها مصدر فليست هي كالمكسورةِ التي لا تدل على غير التأكيد فلا يغير معنى الابتداء دخولها فأَما عطف ورسوله على المضمر المرفوع في (بريءٌ) فهو قبيحٌ عند كثيرٍ من النحويين حتى يؤكده وقد أجازهُ كثيرٌ منهم في هذا الموضع وإن لم يؤكده ؛ لأَنّ المجرورَ يقوم مقَام التوكيدِ ،فعطفه على المضمر في (بريء) حسن جيد،وقد أتى العطف على المضمرِ المرفوعِ في القرآنِ من غير تَأْكيد ولا ما يقوم مقَام التأْكيد قَال جل ذكره:{ ما أَشركنَا ولا آباؤُنا} (الأنعام 148) فعطف الآباء على المضمرِ المرفوع ولا حجّة في دخول (لا) ؛لأَنها إنما دخلت بعد واو العطفِ والذي يقوم مقَام التأكيد إنما يأْتي قبل واو العطف في موضع التَأْكيد لو أَتى به لم يكن إِلَا قبل واو العطف نَحو قَوله تعالى:{فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ} (المائدة 24) ولكن جاز ذلك؛ لأنّ الكلام قد طال بدخول لا فقَام الطول مقَام التأكيد ،وقد قَرأ عيسى بن عمر ورسوله بالنصب عطفا على اللّفظ"(مكي بن ابي طالب 1405هـ - 323/1).

ومنه قراءة ابن كثير،وأبي حمزة من السبعة ،وأنس وعكرمة من غيرهم لقوله تعالى :{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}(المائدة :6) بخفض (أرجلكم) وفي تأويله أوجه :

1- أن يكونَ قوله (وأرجلَكم) مخفوضاً على المجاورةِ ،قال الأخفشُ: "فردّهُ إلى (الغَسل) في قراءة بعضهِم؛ لأنّه قال:{فاغسلوا وجوهَكُم} وقال بعضُهم (وأَرجلكُم) على المسحِ أي: وامسحوا بأرجلكم،وهذا لا يعرفه الناسُ...المسحُ على الرجلين يجزئ" ويجوز الجرُّ على الاتباعِ وهو في المعنى (الغسل) نحو (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ). والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار"(الأخفش 1990م – 277/1).
لكنّ النحاس ردّ الأخفش بقوله الجر على الإتباع إذ قال :"وهذا القولُ غلطٌ عظيمٌ ؛لأنّ الجوارَ لا يجوزُ في الكلامِ أن يقاس عليه وإنّما هو غلطٌ ونظيره الإقواءُ، ومن أحسنِ ما قيل أن المسحَ والغسلَ واجبان جميعا والمسحُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض ،والغسلُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالنصبِ، والقراءتان بمنزلة آيتين"(النحاس 1421هـ - 259/1).

ويقول أبو حيان:"ومَن أوجبَ الغسل تأَوّل أَنّ الجرّ هو خفضٌ على الجوار، وهو تَأويل ضعيفٌ جدّاً، ولم يرد إلا في النّعت، حيث لا يلبس على خلافٍ فيه قَد قُررَ في علم العربية"(الأندلسي1420هـ - 192/4).

ومثله فعل الزجاج رادّا رأي الجر على الجوار بقوله :"فأمّا الخفض على الجوار فلا يكونُ في كلمات اللَّه، ولكنّ المسح على هذا التحديد في القرآن كالغسلِ؛لأنّ قولّه: (فاغسلوا وجوهكُم وأيديكُم إِلَى المرافقِ)، فذكرَ الحدَّ في الغسل لليد إلى المرافق، ولليدِ من أطرافِ الأصابعِ إلى الكتفِ، ففرضَ علينا أن نغسلَ بعضَ اليدِ من أطرافِ الأصابع إلى المرفق، فالمرفقُ منقَطعٌ مما لا يُغسل ودخل فيما يُغسل"(الزجاج1988 – 153/2). ومثله فعل ابن خالويه بقوله:"ولا وجه لمن ادّعى أنّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال"(ابن خالويه1401هـ - 129/1).

2- أن يكون معطوفاً عل قوله (برؤوسكم) لفظاً ومعنى ، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل ، وقيل: ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين(الزمخشري1407– 611/1).

3- أنْ يكونَ الجرَّ تنبيهاً على عدمِ الإسرافِ في صبِّ الماءِ ، جاء في الكشّافِ قولَه :"فإن قلتَ: فما تصنَعَ بقراءةَ الجرّ ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصبّ الماء عليها، فكانت مظنةً للإسراف المذموم المنهيُّ عنه، فعطفت على الثالثِ الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبهَ على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها"(الزمخشري1407– 611/1).

4- "أن يكون مجروراً بحرف جر مقدّر على أنّه معمول لفعل مقدر قال العكبري:"أَنْ يَكُونَ جَرُّ الْأَرْجُلِ بِجَارٍّ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمْ غَسْلًا، وَحَذْفُ الْجَارِّ وَإِبْقَاءُ الْجَرِّ جَائِزٌ"(العكبري (دون ت) 424/1) أومنْ تَأَوَّلَ أَنَّ الْأَرْجُلَ مَجْرُورَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ أَيْ:وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمُ الْغَسْلَ،وَحُذِفَ الْفِعْلُ وَحَرْفُ الْجَرِّ،وَهَذَا تَأْوِيلٌ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ"(الأندلسي1420هـ - 192/4).

5- "أن يكون المسح بمعنى الغسل "وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: أَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الْغَسْلَ الْخَفِيفَ مَسْحًا وَيَقُولُونَ: تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ بِمَعْنَى غَسَلْتُ أَعْضَائِي"(الأندلسي1420هـ - 192/4).

تعقيب وتحليل:

بعد هذا العرض لمسألة الخفض على الجوار ومعرفة آراء اللغويين من نحويّين ومفسرين ، لابدّ لنا من معرفة علّة هذه الظاهرة الموجودة في الكلام العربي الفصيح القرآن ، والشعر ، والاستعمال ؛ لذا وجدت أنّه من غير المجدي عدم قبول هذه الحالة وإنكارها لعدّه أساب منها:

1- إنّ من مظاهر حياة اللغة وميلها لليسر والسهولة تأثر الألفاظ بعضها ببعض بسبب المجاورة، لمجرد استحسان لفظي دون علاقة لذلك بالمعنى . والمجاورة: ظاهرة صوتية، نحوية، صرفية، وقد ظهر هذا المصطلح بشكل واسع عند اللغويين منذ بداية تدوين علوم العربية فهذا سيبويه يقول: "وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه"(سيبويه1988م – 67/1) ، ونجد ابن جني(ت ٣٩٢هـ) يفرد له باباً سماه(باب المجاورة) وجعله على ضربين: احدهما تجاور الالفاظ، والاخر تجاور الاحوال(ابن جني (دون ت)222/3) . وجعل ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) بابا ساق فيه أمثلة كثيرة للحمل على الجوار إذ قال: "والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإعراب، وقَلبِ الحروفِ ببعضها إلى بعض والتّأْنِيث وغير ذلك"(العكبري (دون ت)423/1/1) ، وتبعه ابن هشام (ت ٧٦١) أيضا بقوله : "أَن الشَّيْء يعْطى حكم الشَّيْء إِذا جاوره"(ابن هشام1985م – 894/1) .

وسماه بعض اللغويين (المزاوجة)، فقد وضع ابن فارس كتابا تحت هذا العنوان، ساق فيه الكثير من الأمثلة التي تدرج تحت باب المجاورة . كما سمّاه أصحاب المعجمات العربية في مواضع مختلفة: (الازدواج والمزاوجة) ، فقال الجوهري (ت حوالي ٤٠٠هـ):"يقال تَعْساً له ونكسا: وقد يفتح هاهنا للازدواج، أو؛لأنّه لغة"(الجوهري1987م – 986/3) . وفي تاج العروس للزبيدي (١٢٠٥هـ) نجد: "أمّا قولُه - صلّى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وسلَّم - لزائِرات الْقُبُور:"ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"[3]أَي آثِمات ، وَالْقِيَاس مَوْزُورات، فإنّه للازْدِواج" (الزبيدي (دون ت)359/14) .

[3] أخرجه أبو داود في سننه في الجنائز- الحديث رقم (3167) ، وابن ماجة في سننه- باب 50- الحديث رقم (1578) .

والمجاورة بسبب الحركات تقتضي تغيير بنية الكلمة أحياناً بالفتح أو الكسر ، أو الضم ، أو السكون ؛ لتتفق مع كلمة اخرى لتحقق المجاورة الصوتيّة، ومن ذلك: قول العرب**:** (جاء بالضيح والرَيح) ،"قَالَ اللَّيْثُ: الضِّيح تَقْوِيَةٌ لِلَفْظِ الرِّيحِ(ابن منظور 1414هـ - 527/2).

ويرى اللغويّون " كل فعل على (فعِل) بِكَسْر الْعين وعينه حرف حلق فَإِنَّهُ يجوز فِيهِ كسر الْفَاء إتباعاً لكسر الْعين نَحْو: نعم وَبئسَ "(الحنفي (دون ت)997/1).

ويروي لنا ابن جني في المحتسب أن بعض العرب قرأوا {الْحَمْدُ لُلَّهِ}(الفاتحة 2) بِضَمِّ الدَّالِ وَاللَّامِ عَلَى إِتْبَاعِ الثَّانِي الْأَوَّلَ ، كما قرأ بعضهم (الحمدِ لِله) بكسرهما، فأتبعوا احد الصوتين الآخر، ويقول :"إلا أن من وراءِ ذلك ما أذكرهُ لك، وهو أنّ هذا اللفظّ كثر في كلامِهم، وشاع استعمالُه، وهم لمّا كثر من استعمالهم أشدّ تغييراً، كما جاء عنهم كذلك (لم يكُ، ولا أَدرِ، ولم أُبَل، وأَيش)، وتقول: (جا يجي، وسا يسو) بحذف همزتيهما. فلمّا اطّرد هذا ونحوه لكثرةِ استعمالِه أَتبعوا أحد الصوتينِ الآخرَ، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملةً من مبتدأ وخبر؛ فصارت (الحمدُ لُله) كعُنُق وطُنُب، و(الحمدِ لِله) كإبِل وإطِل"(ابن جني 1999م – 137).

ومن المجاورة في الحركات أنّ من العرب من يحرّك آخر الكلمة بحركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحا فتحوها، وإن كان ما قبلها مضموما ضمّوها، وإن كان ما قبلها مكسوراً كسروها. ومن ذلك قول ابن دريد :"يُقَال: (مَا سَمِعت لَهُ جَرسا) أَي: مَا سَمِعت لَهُ حِسّا فَإِذا قَالُوا: (مَا سَمِعت لَهُ حِسا وَلَا جِرسا) كسروا وأتبعوا اللَّفْظ للفظ"(ابن دريد 1987م – 456/1) بسبب المجاورة.

ويقول أبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) في قوله تعالى: {فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ}(الأنفال 41): "وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ خُمُسَهُ بِكَسْرِ الْخَاءِ على الإتباعِ يعني إتباع حركة الخاء لحركة ما قَبلها كقراءة من قَرأَ {والسّماءِ ذاتِ الحُبُكِ}(الذاريات 7) بكسرِ الحاءِ إتباعاً لحركةِ التّاءِ ولم يعتدَّ بِالسّاكنِ؛ لأنّه ساكنٌ غيرُ حصين"(أبو حيان الأندلسي 1420هـ - 326/5) . وغير ذلك الكثير مما تعجّ به التفاسير ، وكتب اللغة وعلوم القرآن.

وبما إنّ اللّغةَ العربيةَ سماعيةٌ، ومنطوقةٌ فإنّ اللسان يستثقل الانتقال المباشر مثلاً من حركة إلى حركة أخرى أحياناً مثل الانتقال من الكسرة التي تناسبها الياء إلى الضمة التي تناسبها الواو، وهذا الثقل يكون مع هذين الحرفين، دون سائر الأصوات الأخر.لا سيما عدم ظهور الحركة الإعرابية للمتبوع الحقيقي، التي ربمّا كانت منطوقةً صوتياً بالكسر، كما في شاهدِ التوكيد :

يا صاح بلّغ ذوي الزوجات كلّهم أَنْ ليس وصل إذَا انحلّت عرى الذنب

فإن كلمة (ذوي) منصوبة على المفعولية، و لكنها تنطق صوتياً بالكسر، ومثله إذا كان الفاصل طويلاً بين المتبوع الحقيقي وتابعه مثل قولِهِ تعالى:{ لم يكُن الذين كفروا من أهلِ الكتابِ والمُشركين منفكّين} فإنّ (الذين) هي المتبوعُ الحقيقيّ في موضعِ رفع اسمِ (يكن)و(المشركين) معطوفٌ عليه، ولكنّه حُملَ بالجّر على المجاورة لـ(أهل الكتاب)؛ ولأن الفاصلَ بين التابع ومتبوعه الحقيقيّ طويلاً، والحركة الإعرابية للمتبوع الحقيقيّ غير ظاهرة؛ لذلك فقد كان سهلاً حملُ التابعِ بالجرّ على المجاورة لـ(أهل الكتاب).

إنّ الفاصلَ الطويلَ بين التابع ومتبوعه الحقيقي، واختفاء الحركة الإعرابية في المتبوع الحقيقي، وثقلَ الحركة الإعرابية على اللسان، في عملية الانتقال السريعة من الكسرة إلى الضمة مع الأخذ بالنظر النغمة الصوتية في الحركة الإعرابية للاسمين المتجاورين، كلَّ هذا يسهلُ (الحملَ على الجوارِ)ويجعلُها أمرا سهلا مستساغا على اللسانِ، "وهذا يؤكّد ما ذهب إليه الفراء في حديثِهِ مع أبي ثروان الذي أنشدّ: (تريك غرّةَ وجه غير مقرفِ) ، بجرّه (غير) على المجاورة لـ (وجه) مع أنّها نعت لـ (غرّة) المنصوبة على المفعوليّة، وعندما سألهُ عن إمكانية إنشادها بالنّصب، قال أبو ثروان:(قوُلك أجودُ ممّا أقول) ولكّنه أعاد إنشادها بالجرّ على الجوارِ، وهذا يدلّ على أهميّةِ التناغم الصوتيّ وتأثيره في ظاهرة (الحملِ على الجّوار)، ورغم قوة التأثير الصوتيّ للمتبوعِ على الجوارِ، في تابعه المجاور له، إلا أنّ هذا المتبوع لا يشكلُ في ذاتِه عاملاً لفظياً قادراً على الاستمرار في العمل، كبقيّة العوامل اللفظيّة ، ولا يمكن إدراجُه مع سائر العوامل اللفظيّة، ورغم قدرة تأثيره في التابع الذي يليه مباشرةً ،لضعف المتبوع الحقيقيّ ،وعجزه عن التأثير المباشر في تابعهِ ؛لأنّ الحروف المحكومة بحركات الإعرابِ لها أصواتٌ، فإذا كان المتبوعُ الحقيقيّ مبنياً لا تظهرُ على آخرهِ حركة الإعراب ،وإذا كان الفاصلُ بينهُ وبين تابعه طويلاً، فإنّ تأثير صوتُ الحرفِ المبنيّ للمتبوع الحقيقيّ يتلاشى تدريجياً مع أصواتِ الحروفِ والكلمات بعده، وعندها سيتأثر التابع بحركة أقرب صوت له، وهي حركة صوت الحرف الأخير من الاسم الذي يجاوره" (قاسم محمد صالح ص141).

ويبيّن أحد الباحثين المعاصرين أنّ الحمل على المجاورة ليس سبباً يقاسُ عليه في استعمال الناس، ويتّضح هذا في المحاورة التي كانت بين الفرّاءُ وأبي الجرّاحِ العقيليّ، قراءة جّرِ(كلهم) وموضعها النصبِ توكيداً للفظ (ذوي)المنصوب على المفعولية ،ولكنَّهُ أعاد قراءتها بالجرّ بعد معرفته أنّها منصوبة ؛لأنّهُ كانَ ينطق بالأصواتِ التي يسمعُها، والياء في لفظ (ذوي) ساكن لم تظهر عليه الحركةُ ، وحركةُ آخر حرفٍ من اللفظ الذي سبقه الذي هي الكسرةُ ومعلوم أنها الأقوى ،ومثله صوت حركةِ التاء في (الزوجات) هي الكسرةُ أيضاً، ولهذا ضعف صوتُ الحرفِ الساكنِ الأخيرِ في المتبوعِ الحقيقيّ يقابله قوّة صوتُ الكسرةِ في المتبوعِ المجاورِ، فأثّر هذا الصوتُ في التابع وحرّك بالكسر؛ لهذا السبب إن التأثير في التابع صوتياً لحركة آخر حرف للفظ المجاور (قاسم محمد صالح ص134،135).

2- إن كثرة الشواهد القرآنية تبيحه ، فمن الشواهد القرآنية فضلاً على ما ذُكرته سابقا قوله تعالى :{بَل هُوَ قُرآنٌ مجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحفُوظٍ}(البروج 21،22)بكسر (محفوظٍ) تأثراً ب(لوحٍ) ، وقوله تعالى :{ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}(الأنعام 15، والشعراء 135 ، 156 ، 189، والزمر 13 ، ويونس 15) بجرّ (عظيم) على المجاورةِ ، ومحلهُ النصب صفة لـ (عذاب) المنصوبِ على المفعوليّة ، ومنهُ قوله تعالى :{وإِنِّي أَخافُ علَيكُم عذَابَ يومٍ مُحيطٍ}(هود84) جرّ(محيط) على المجاورةِ، ومحّله النصبُ صفة لـ (عذاب) المنصوب على أنه مفعول به، وقوله تعالى: { وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ}(يوسف 18) بجر (كذب) على المجاورة، ومحله النصب على الحال.

ومنه قوله تعالى:{ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ}(الرحمن 35) وجعله القرطبي من الخفض على المجاورة يقول:"وَإِنَّمَا خُفِضَ لِلْجِوَارِ كَمَا تَفْعَلُ الْعَرَبُ، وقَد جاء هذا في القرآن وغيره ، قَال تَعَالَى:{ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ}"(القرطبي 1964م – 94/6) من كلام القرطبي يتّضح كثرته في كلام العرب.

3- كثرة الشواهد الشعرية التي تؤكد وجود (الخفض على الجوار) والباحث عند قراءته لهذه الشواهد قرآنيةً وشعريةً و نثريةً، يتأمّل فيها متعمقا متبحّراً في عللها .

من ذلك قول الشاعر :

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ

فإذا قرأ الحوار بين الفراء و أبي ثروان، حول رواية هذا البيت بجرّ (غير)، و موضعها النصب نعتاً لـ(سنة)، وقد أقر أبو ثروان بنصبها، و عندما استنشده الفرّاء البيت مرة أخرى، أنشده بالجر .

وقول الشاعر :

يَا صَاح بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

حوار الفراء مع أبي الجراح العقيلي، حول رواية هذا البيت بجرّ (كلهم) ، والوجه النصب توكيداً لـ(ذوي)، وقد اعترف أبو الجرّاح العقيلي بنصبها، ولكن عندما طلب الفرّاء إعادة أنشاد البيت منه أنشده بالجر.

علينا أن نقفَ أمامَ هذه المسألةِ النحويةِ، وهي خروجِ التابعِ، عن حركةِ التابع الحقيقيّ في البيتينِ المذكورينِ ، واعتماده حركةَ الاسمِ المتقدّم عليهِ ، وندقق حولَ إصرارِ أبي ثروان وأبي الجراح على القراءةِ بالجرّ على الرغم من معرفتِهما التابعِ في البيتين هو النصبُ و ليس الجرّ.والسرّاً في هذا الإصوْرار يكمنُ في القراءةِ و الإنشادِ؛

لأنّ الشّعرَ عندهم يروى إنشاداً في زمانهم، فقد كانَ الشاعر أو الراوي يقرأ الشعر أنشاداً في الدواوينِ، ومثله تلاوة القرآن وترتيله ، وإنّ إنشاد الشعر وترتيل القرآن هو أصوات منغّمة لأصوات و مقاطع صوتية، نراها ترتفع في أحايين ثم تنخفض تدريجياً، وإن الأصوات تتأثر بالصوت المجاورالأقرب، أكثر من الصوت البعيد، الذي يكون بينها وبينه فاصل فضلاً عن إذا كان هذا الصوتُ البعيد غير متحرّك فإنّه يضعف في الصوتِ المتحرّكِ الأكثر قربا وهذا ما بيّنه ابنُ يعيش بقوله :"إنّ الانتقالَ من الساكِنِ إلى المتحرّك، يمنع امتداد الصوت في الساكن، لصرفه إلى ذلك المتحرّك "(ابن يعيش(دون ت)192/9-194) ،إنّ السبب في خروجِ التابعِ عن القاعدة المألوفَةِ سببٌ صوتيّ"(قاسم محمد صالح ص127).

والشواهد الشعريّة كثيرة فضلاً عن التي ذُكرت ، منها قول الشاعر:

كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأوتار مَحْلُوجِ

فخفض (محلوج) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول (محلوجًا)؛ لكونه وصلًا لقوله (قطنًا) ولكنه خفضه على الجوار(أبو البركات الأنباري2003م – 495/2).

وقول الشاعر :

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزَ النَّابِ لَكُمْ بِسِيٍّ

إنّ سيبويه استدل به على الجر بالجوار ردّا على الخليل في زعمه أَنه لا يجوز إلَّا إذا اتفق المتضايفين في أُمور(البغدادي1997م - 86/5).

وقول الشاعر:

يا معشر العزّاب إنْ حان شربكم فلا تشربوا ما حجّ للهِ راكبِ

بخفض (راكب) على القرب والجوار، ومحّله الرفع على الفاعلية (قاسم محمد صالح ص136).

وقول الشاعر[4]:

وطاعَنْتُ عنه الخيلَ حتّى تبدَّدَتْ وحتْى عَلاني حالكُ اللّونِ أسودِ

بجرّ (أسود) على المجاورة، والوجه الرفع نعتاً لـ (حالك) (قاسم محمد صالح ص139) .

[4] البيت من الطويل وهو من قصيدة لدُرَيْدُ بنُ الصِمّة رويّها دال مكسورة، الأصمعيات (الأصمعي 1993م – 109/1).

وقول الشاعر:

أَطُوفُ بِهَا لاَ أَرَى غَيْرَهَا كَمَا طافَ بالبِيْعَةِ الرّاهِبِ

فجر (الراهب) على المجاورة وهو فاعل مرفوع (قاسم محمد صالح ص135).

ومنه قول الشاعر:

فيضحكُ عرفانَ الدروع جلودُنا إذا جاء يومٌ مظلمُ الشمس كاسفُ

قال الفرّاء:"وإن نويتَ أن تجعلَ (عاصف) من نعت الريح خاصة فلمّا جاء بعد اليومِ أتبعتهُ إعرابَ اليومِ وذلك من كلامِ العربِ أن يتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهَهُ"(الفراء (دون ت) 74/2).

وغيرها الكثير من الأبيات التي تؤكد وجود هذه الظاهرة.

4- إن اللغويين لمّا وجدوا أنّ اللفظ أخذ حركة ما قبله خارجا عمّا قعّدوا له ، حكموا بشذوذه وهذا ديدنهم في كثير من المسائل النحوية ، والصرفية ، وكما فعلوا في الحكم على اللهجات التي خرجت على قواعدهم أيضا ، ومنها ما جاء به القرأن كقوله تعالى:{قَالوا إِنْ هذَانِ لَساحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ}(طه 63) وقوله تعالى:{ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ}(المائدة 71)، وقوله تعالى:{ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}(الأنبياء3) ، والغريب أن بعضهم يبيح الخفض على الجوار في غير القرآن ، ولم ينتبهوا أن القرآن جاء مخالفاً لقواعدهم في كثير من المسائل . ثمّ ألم يكن القرآن قد نزل بلغة العرب فما المسوّغ في القبول به في المنظوم والمنثور من لغة العرب ومنعه في القرآن؟

ولم يضعوا للاستعمال وزناً في أحكامهم ولم يعبهوا لما نقل لهم من المسموع ويقيسوا عليه ، بل القياس عندهم على قواعدهم التي صنعوها هم ، وإلاّ بماذا نبرر هذا الكم الكبير من الشواهد المتنوعة على وجود الخفض على الجوار؟ ثم أليست هذه لغة العرب وهذا استعمالهم فهل لأحد أن يملي على عربيّ عاش في عصور الفصاحة قولا أو يخطّئه؟ كيف نجمع بين الأمرين؟ ونحن قد علمنا أن اللغويين المتقدمين ذهبوا للبادية وأخذوا اللغة من أفوه الناس وهم حجة عليهم فيها ، فكيف يرمون لغتهم بالشذوذ هنا في هذه المسألة؟ وقد ورد إلينا أنّ هذا كثير في استعمالهم كما بيّنه الفراء والبغدادي وغيرهما .

ولو أنَّ العلماء انهوا القول بحمل ما زُعم أنّه من قولِ العربِ على الخطأِ لانتَهى هذا النقاش ، ومن هنا يذهبُ بعضهُم إلى أنّ الخفضِ على الجوارِ مسألةٌ مصنوعة من قبل النحويّين لتفسيرِ هذهِ الشواهد من الأبياتِ الشعريّة الّتي لم يجدوا ما يسوّغ جرّ الكلمات المتجاورة على وفق نظام القافية وحركة الروي فيها . إن الذي دفع المنكرين

لهذه الظاهرة حرصُهم على أن لا تتخلّف العلامة الإعرابيّة، وهي الأمر اليسير الذي أجازه العلماء إذا لم يؤدّ ذلك إلى لبس، وهو جائزٌ في الشعر، وقد أجازه قومٌ في الكلام فضلاً عن الشعر"(القزويني (دون ت) ص103). يقول البغدادي:"وذلك من كلام العرب أَن يتبعوا الخَفض الخفض إِذا أشبهَهُ"(البغدادي 1997م – 92/5).

الخاتمة :

بعد هذا العرض لمسألة الخفض على الجوار في التراث العربي وجدنا أنّ النحويين اختلفوا فيما بينهم في وجوده من عدمها ، فبعضهم من أنكر وجوده في لغة العرب وعدّه من الخطأ والشذوذ ، وراح يتمحّل في إيجاد تقديرات لتبرر المسألة في الشواهد . ومنهم من أقرّ بوجوده في الاستعمال والشعر العربي ولكنّه أنكر وجوده في القرآن وراح يتلمّس تفسيرات تبيح ما وجد منه في القرآن . ومنهم من أقرّ يوجوده في القرآن ، والاستعمال ، والشعر مستشهدا بكثير من الآيات وأبيات الشعر والأقوال.

والمجاورة: ظاهرة واسعة في الأصوات ، والنحو ، والصرف ، وقد تعددت مصطلحات اللغويين فيها فمنهم من يدعوها (مزاوجة) ومنهم من يدعوها (الازدواج) ، و(التتابع) ، فضلاً عن المجاورة ، والجر على الجوار.

ووجدنا أنّ علّة هذه المسألة صوتية بحتة فاللغة بطبعها تميل لليسر والسهولة ؛ لذلك تتأثر الألفاظ بعضها ببعض بسبب المجاورة، لمجرد استحسان الألفاظ دون علاقة لذلك بالمعنى ، فالعربي بل كل متكلّم لا يفكّر بما يقول وإنّما يذهب في الكلام لما يسمح لجهازه النطقي أن ينطقه وبالسرعة التي يترجّاها بسبب الخبرة اللغويّة .

والأصوات ومنها الحركات غير متساوية في القوّة ، فقد يكون الصوت من الضعف في تأثيره بالذي بعده ، فيتأثّر هذا بصوت آخر أسهل وأيسر للمتكلّم سواء كان هذا في الجوار المتصّل أو المنفصل .

ويبدو لي أنّ هذه المسألة وشواهدها خير دليل على التطوّر اللغوي من خلال الأصوات ولهجاتنا العربيّة اليوم مليئة بالشواهد التي تدعم هذه المسألة.

المصادر:

القرآن الكريم

1- ابن هشام 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة، 1985م.

2- أبو حيان 1989م ،ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م.

3- إبراهيم السامرائي2001 م، أشتات في اللغة والأدب، لإبراهيم السامرائي، دار الكتب والوثائق القومية ، بغداد، الطبعة الأولى، 2001 م.

4- الأصمعي 1993م ،الأصمعيات ،الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: 216هـ ، المحقق: احمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر ، الطبعة: السابعة، 1993م.

5- ابن الحاجب1989م، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، 1989م .

6- أبو حيان الأندلسي 1420 هـ ،البحر المحيط في التفسير ،أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) ،المحقق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت الطبعة: 1420 هـ .

7- ابن دريد 1987م ،جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ) ،المحقق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1987م.

8- ابن خالويه 1401 هـ ،الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) ، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت ، دار الشروق – بيروت ، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.

9- ابن جني ، الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة ، دون ت.

10- ابن يعيش، شرح المفصل لأبي البقاء ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، تحقيق : أحمد السيد أحمد، المجلد ٤.

11- ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) ، المحقق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا ، دون ت.

12- ابن منظور 1414 هـ ، لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) ، دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ .

13- ابن جني1999م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،الطبعة: 1420هـ- 1999م.

14- الأندلسي مشكل إعراب القرآن ،أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي1405هـ، القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ) ،المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الثانية، 1405هـ .

15- الأخفش1990 م، معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ) ،تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م.

16- النَّحَّاس 1421 هـ ،إعراب القرآن ،أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ) ،وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، 1421 هـ .

17- سيبويه 1988 م ،الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

18- الأنباري2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) ، المكتبة العصرية ،الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

19- الزركشي1957 م، البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ) ،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م ،دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركائه.

20- العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ) ، المحقق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

21- القرطبي1964 م، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م.

22- الدريني1999م، الجر على الجوار بين الاعتماد والرد، لمحمود الدريني، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1420هـ/ 1999م.

23- مصطفى خاطر ،حسن المجاورة، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة عدد(14).

24- الحموز 1985م، الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح الحموز ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1405هـ - 1985م.

25- البغدادي1997 م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.

26- الجوهري1987 م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

27- القزويني ، ضرائر الشعر، للقزاز القزويني، تحقيق: محمد زغلول سلام ، ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

28- قاسم محمد صالح2007م، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو ، المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها ، المجلد 3 ، العدد2 ، ربيع الأول 1428/ نيسان2007م.

29- الخليل ،العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.

30- الزمخشري1407 هـ ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروتالطبعة: الثالثة - 1407 هـ.

31- الكفوي ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت.

32- الزجاج 1988 م ، معاني القرآن وإعرابه ،إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م.

33- الفراء ، معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) ،المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.